فريق موقع الآجري للتفريغ

سلسلة تفريغات "الثالثة"

(١١)

# شَرحُ

# كِتَـــابِ الكَبَـــائِرِ وَتَبْيينِ المَحَارِمِ

تَأْلِيف

الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِآللهِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ بنِ قَايمَازَ الذَّهَبِيّ

٦٦٣-٧٤٨ هـ

لفضيلة الشيخ

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

الكَبِيرَةُ التَّاسِعَةُ: الْكَذِبُ عَلَى النَّبِيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

النسخة الإلكترونية الأولى

www.ajurry.com

[أشرطة مفرغة]

بسم الله الرحمـــٰن الرحيم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلــٰه إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله، وصلّى الله وسلّم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد؛ نواصل مستعينين بالله -عزّ وجل- في القراءة في كتاب الكبائر للإمام الذّهبي رحمه الله.

[المتن]

الكَبِيرَةُ التَّاسِعَةُ

الْكَذِبُ عَلَى النَّبِيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

**قَدْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كُفْرٌ يَنْقُلُ عَن الْمِلَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي تَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمِ حَلَالٍ كُفْرٌ مَحْضٌ، وَإِنَّمَا الشَّأْنُ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِ فِي مَا سِوَى ذَلِكَ.**

**قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى غَيْرِي، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ».**

[الشرح]

قال المصنّف -رحمه الله-: (**الكَبِيرَةُ التَّاسِعَةُ: الْكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-**)، الكذب هو الإخبار عن الشّيء على خلاف ما هو عليه، وهو من قبائح الأعمال وسيّئ الأقوال، وعندما يكون هــٰذا الإخبار إخبارًا عن الله، أو عن رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فإنّه يكون من شنائع الأعمال وأعظمها ومن كبائر الذّنوب وأشدّها، وقد عقد المصنّف -رحمه الله- هاهنا هــٰذه الكبيرة أو عنون لهذه الكبيرة -مع أنّه سيأتي عنده لاحقا الكلام عن الكذب أو عن هــٰذه الكبيرة من حيث هي- تنبيهًا على أنّ الكذب على الله والكذب على رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليس كالكذب على أيّ أحد؛ بل يترتّب عليه من المفاسد والأخطار والأضرار ما لا حدّ له ﴿**وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُم الكَذِبَ هَذَا حلالٌ وهَذَا حرامٌ**﴾[النحل:١١٦]، الكذب على الله والكذب على رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يترتّب عليه بِناء أحكام عند أقوام، إذا ظنّوا أنّ هــٰذا الكذب صدقا

وأنّه فعلا من كلام الله -جلّ وعلا- سيُبنى على ذلك أحكام وأعمال وتحليل وتحريم، ولهذا خصّ هذا النّوع من الكذب بالكلام عليه هنا -مع أنّه سيأتي الكلام على الكذب عموما-.

وذكر المصنّف -رحمه الله- عن طائفة من أهل العلم أنّ الكذب على النّبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كفرٌ ينقل من الملّة، يعني أيّا كان هـٰذا الكذب، ثمّ فصّل المصنّف -رحمه الله- في هـٰذه المسألة، وذكر أنّ الكذب على النّبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على نوعين:

- **نوع** واضح أنّه كفر ناقل من الملّة وهو الذي قال فيه: (**وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فِي تَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمِ حَلَالٍ كُفْرٌ مَحْضٌ**)، فهـٰذا النّوع الذي هو في تحليل ما حرّم الله أو في تحريم ما أحلّ الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- هـٰذا كفرٌ محض، وحتّى أيضا الإتيان بأحكام وشرائع ودين لم يأذن به الله -جلّ وعلا- فهذا كفرٌ محض؛ ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ**﴾[الشورى:٢١]، ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**﴾[المائدة:٥٠]، فالإتيان بأحكام وشرائع وأحكام والادّعاء بأنّها هي حكم الله وحكم رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هو من هـٰذا القبيل.

- **والنّوع الآخر** من الكذب هو: أن يكذب ولا [يأتي] بحُكمه، مثل: ما يفعل بعض القصّاص أو الوعّاظ الذين يقولون، أو قال بعضهم عن فعلة قال: "نحن نكذب له لا عليه"، فيكذبون مثلا في التّرغيب في قراءة القرآن أو في قراءة سور معيّنة أو في المحافظة على الصّلاة المفروضة أو من هـٰذا القبيل.

فالذّهبي -رحمه الله- ذكر أنّ النّوع الأوّل واضح أنّه كفر، وهـٰذا النّوع الثّاني إن لم يكن كفرا فهو من كبائر الذّنوب ومن عظائمها؛ لأنّ كذبًا عليه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليس ككذب على أحد و«**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ**»، وسيأتي معنا من الأحاديث التي ساقها المصنّف -رحمه الله- مبيّنةً شناعة هـٰذا العمل وفظاعته.

قال النّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى غَيْرِي، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ**»، الكذب عليه ليس كالكذب على غيره؛ لأنّ الكذب على غيره لا يترتّب عليه بِناء أحكام وشرائع ودين، بخلاف الكذب على النّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فإنّه يترتّب عليه تحليل أمور وتحريم أمور.

[المتن]

وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي جَهَنَّمِ» صَحِيحٌ.

[الشرح]

قال: (وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي جَهَنَّمَ»)، وهـٰذا من العقوبات التي أعدّها الله -جلّ وعلا- لمن يكذب على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنّه يُبنى له بيت في جهنّم: أي يُعذّب فيه.

[المتن]

وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ يَقُلْ عَنِّي مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

[الشرح]

أي أنّ الله -عزّ وجلّ- يُعِدّ له لقوله على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ما لم يقل مقعدًا في نار جهنّم يُعذّب فيه.

[المتن]

وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْخِيَانَةَ والْكَذِبَ».

[الشرح]

ثمّ ذكر هذا الحديث، وسنده ضعيف، وهو في الكذب عموما، وإذا كان المؤمن ليس من خصاله الكذب فكيف يكون من خصاله الكذب على النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-؟!، ليس الكذب من خصال المؤمن، فكيف يكون من خصال المؤمن الكذب على النّبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أو الكذب على الله -جلّ وعلا-؟!

[المتن]

وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثاً وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

فَلَاحَ لَكَ بِهَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الْمَوْضُوعِ لَا تَحِلُّ.

[الشرح]

ثمّ ختم -رحمه الله- هذه الكبيرة ببيان عدم جواز رواية المكذوبات والموضوعات على النّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ومن روى هـٰذه الموضوعات ونقلها ونشرها في الأمّة فهو من أعوان هؤلاء الذين

هم كَذَبَة على الله وعلى رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فهي لا يحلّ ذكرها إلاّ ببيان كذبها ووَضْعِهَا على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولهذا قال المصنّف: (**فَلَاحَ لَكَ بِهَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الْمَوْضُوعِ لَا تَحِلُّ**) لا تحلّ حتّى ولو كان المراد برواية الموضوع الترغيب في عملٍ صالح أو التّرهيب من عملٍ سيّء فإنّ هذا لا يحلّ، في كتاب الله -عزّ وجل- وسنّة نبيّه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من المواعظ والزواجر والعظات ما فيه كفاية وغُنية.

قال: «**مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثاً وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ**» و«**يُرَى**» بضمّ الياء بمعنى يظنّ، وجوّز بعضهم الفتح: وهو «**يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ**»، وبالفتح تكون بمعنى يعلم؛ يعني وهو على علم أنّه كذب ثمّ يرويه، والرّواية الأخرى «**وَهُوَ يُرَى**» أي يظنّ أنّه كذب، وهـٰذا فيه أنّ الإنسان لا يروي الحديث إلاّ وهو على يقين من أنّه من كلام الرّسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قال: (**فَلَاحَ لَكَ بِهَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الْمَوْضُوعِ لَا تَحِلُّ**) بهذه اللّفتة التي أشار إليها الذّهبي -رحمه الله- يتبيّن لنا أنّ النّسخة الثّانية من كتاب الكبائر والتي أشرنا إليها وفيها من الأحاديث الموضوعة والرّوايات الواهية دون أن يُنبَّه عليها ليس هـٰذا من منهج الذّهبي -رحمه الله- في مؤلّفاته، فإمّا أن تكون ليست له ونُسبت إليه وهو الأقرب والأقوى، أو تكون مُسَوَّدَة جمع فيها مادّةً للكتابة في الكبائر ثمّ حرّرها في هـٰذا الكتاب، والأوّل هو الأقرب، والله أعلم.

۞۞۞۞